الثقافة العربية الإسلاميـــة وأثـــرها في النَّهضة الأوربـيـــة

د. حســـــن عمر قريشين ـ كلية اللغات ـــ جامعة طرابـلـس- ليبيا

تمهيـد:

ينطلـــق هذا البحث من فرضية مفادها أنّ النهضة الأوربية الحديثة نشأت على أساس الحضارة العربية الإسلامية طيلة قـــرون عديدة ابتداءً من الأندلس وانتهاءً بحملة نابليون بونابرت في مصر، وهذه الفرضية لم تأت من فـــراغ؛ وإنما هي نتيجة دراسات مستفيضة تؤكد أن الفكر العربي الإسلامي أساس الحضارة الغربية، وهذا ما سنحاول عرضه في سياق هذا البحث.

الهدف من البحث :

يشكل هذا البحث إضافة جديدة إلى البحوث العلمية التي قام ويقوم بها علماء الشـــرق والغرب في التعريف بالحضارة العربية الإسلامية ومنجزاتها ومكانتها في تطور الحضارة الإنسانية، وما كان لها من صلات بحضارة الغرب الحديثة .

مشكلة البحث :

موضوع الحضارة العربية الإسلامية في نهضة الغرب ومدينته واسع ومتشعب النواحي وأخذ من دراسات العلماء والمستشرقين منذ أواخـــر القرن الماضي مكانا بارزاً، ومن اللافت أن معظم الدراسات والبحوث انصبت حول نواحي الاتصال بين نتاج الحضارة العربية الإسلامية والغرب وما تؤيده الشـــواهد الحاضرة ولا عيب في أن نأخذ بهذه الحضارة لأنها حضارتنا التي بنى الغرب على أساسها نهضته الحديثة وانطلاق نحو آفاق جديدة ، أما نحن فإننا نجهل حضارتنا الحقيقية، وبتنا نعتقد أن بعض المظاهر والشكليات هي أساس حضارتنا ، وتركنا الحضارة العربية الإسلامية الحقيقية، ولا عيب أبداً في أن نأخذ بهذه الحضارة الغربية لأنها حضارتنا ولأنها بضاعتنا ردت إلينا بشكل آخر وحديث، إلى حضارتنا التي بنى عليها الغرب مقومات نهضته الحديثة، فما يضيرنا إذا نحن تابعنا مسيرة هذه الحضارة بشكلها الحديث؟ إن المدقق في حقائق التاريخ يرى أن الحضارة الغربية الحديثة ارتكزت على أساس الحضارة العربية الإسلامية، وبحثنا الحاضر يقوم على أساس فهم هذه الحقائق والتعامل معها، وسوف نقصر بحثنا الحاضر على موضوع التشريع ؛ لأن التشريع هو الذي يصوغ المجتمعات ويبلور الحضارات، وبالتالي سوف نقوم في إطار هذا البحث بإثبات هذا الطرح من

خلال مقارنة القانون المدني الفرنسي بفقه الإمام مالك، مع التأكيد على أن الحضارة الغربية قد نقلت جميع مستلزماتها من الحضارة العربية الإسلامية، ونحن لا نهدف من وراء هذا البحث إلى التغني بالمجد الغابر كما سبق أن ذكرنا وإنما نرمي إلى التأكيد على أن هذا التراث العظيم هو أساس الحضارة الغربية الحديثة، وإنما إذا أرادت الأمة النهوض فسبيلها إلى ذلك هو الأخذ بهذه الحضارة، ولا عيب أن نأخذ بهذه الحضارة ، ولا عيب أن نأخذ بهذه الحضارة لأنها حضارتنا، التي بني الغرب على أساسها مقومات نهضته وانطلق ، فما يضيرنا إذا نحن تابعنا مسيرة حضارتنا على هذا النحو ؟ وعليه فإننا سوف نعالج موضوعنا من خلال نموذج المقارنة ما بين قانون نابليون وفقه الإمام مالك، باعتبار أن فقه الإمام مالك قد انتشر في الأندلس وانتقل من هناك إلى ما يعرف اليوم بأوروبا.

إن هذا البحث يمكن أن يستفز علماء القانون الوضعي وعلماء الفقه الإسلامي علي السواء فرجل القانون الوضعي وبخاصة في إطار النظام اللاتيني نشأ على احترام قواعد القانون واعتبار " قانون نابليون" Code Napoleon بمثابة الكتاب المقدس المنزل من السماء ، وبالتالي فإن مجرد التفكير بالبحث عن جذور هذا القانون في ثنايا الفقه الإسلامي يعد بحد ذاته أمرا محرما، لأنه يقوم علي إعادة البحث في قضايا مستقرة ومسلم بها، إضافة إلى أنه من وجهة نظر هؤلاء يشكل عملية تلفيقية غير مقبولة لإقحام الفقه الإسلامي في إطار القانون الوضعي، لا بل إن مجرد التفكير في مقولة إن جذور القانون المدني الفرنسي هي إسلامية يعد في نظر رجال القانون الوضعي ضرباً من ضروب الخفة العلمية وعدم النضج القانوني، أما علماء الفقه الإسلامي فإنهم يرون أن قواعد الفقه الإسلامي بعيدة كل البعد عن قواعد القانون الفرنسي ، لأن مصدر الأولى وحي إلهي في حين أن مصدر القانون الفرنسي وضعي من صنع البشر وشتان ما بين المصدرين من اختلاف.

ومن هنا كان لابد من دراسة علمية مستندة إلى الوثائق والمراجع بغية الوصول إلى الحقيقة حول نسبة جذور القانون المدني الفرنسي إلى الفقه الإسلامي، وأولى مراحل هذه الدراسة تتمثل في البحث التاريخي والقانوني لفترات نشوء الفقه الإسلامي ونشوء قانون نابليون في فرنسا .

خطـــــة البحث :

يدور هذا البحث حول مراحل نشوء الفقه الإسلامي في أوروبا ثم كيفية انتشار الفقه الإسلامي في فرنسا ، وقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول : المبحث

الأول : مراحل نشوء الفقه الإسلامي في أوروبا (الأندلس)، والمبحث الثاني :التسلسل التاريخي للأحداث والمبحث الثالث : لمحة تاريخية حول قانون نابليون

المبحث الأول ــ مراحل نشوء الفقه الإسلامي في أوروبا (الأندلس)

لقد اطلعت على عدد كبير من المؤلفات العربية والأجنبية التي درست الحضارة الإسلامية والعربية في الأندلس مثل : مؤلفات (سيديو) ، و(غوستاف لوبون) ، و(آدم متز)، وحسن إبراهيم حسن، وأحمد أمين ، وغيرها ، فوجدت أن هذه المؤلفات قد اعتمدت منهجية متماثلة قائمة على ذكر تاريخ الحروب والغزوات والفتوحات دون الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي والثقافي والقانوني ، مع العلم أن هذه المؤلفات عرضت أحيانا لمسائل الأدب والفن والفلسفة والرياضيات والفلك وغيره من العلوم الا أنها أغفلت تماما القانون. والقانون هو قاعدة سلوك اجتماعية ، فهل يعقل أن تتم دراسة الحضارة دون دراسة القواعد الاجتماعية التي كانت سائدة في ظل تلك الحضارة ؟ وهل يمكن فصل الفلسفة والأدب والفن والعلوم عن الاجتماع والأخلاق؟ هناك إغفال متعمد للقانون من قبل المؤلفين ، ومرد هذا الإهمال عائد إلى أن من كتب في الحضارات كانوا من فئة رجال الأدب أو التاريخ ، ولذلك غابت عنهم الدراسات القانونية. فهل يعقل أن يحكم المسلمون بلاد الأندلس قرابة ثمانية قرون دون أن يتركوا أثراً قانونياً في تلك البلاد؟ سأعطي مثالاً تاريخياً يؤكد علي صحة الطرح الذي أطرحه : لقد انتهى حكم الخلافة العثمانية في لبنان عام 1918 م ، ومع ذلك فما يزال بعض القوانين العثمانية مطبقا إلى الآن في لبنان وبعض الدول العربية ، مثل : قانون الجمعيات العثماني ، وقانون حقوق العائلة العثماني ، وقانون انتقال الأراضي الأميرية ، ومجلة الأحكام العدلية ، وغيرها من القوانين، كما أن الانتداب الفرنسي على لبنان انتهى عام 1943 م ، ومع ذلك فإن القوانين التي أقرت في عهد الانتداب ما تزال سارية المفعول في لبنان، مثل : قانون الموجبات والعقود ، وقانون العقوبات ، وقانون التجارة ، والقوانين العقارية ، وغيرها. فهل يمكن أن نتصوّر أن القوانين الإسلامية التي طبقت في الأندلس خلال ثمانية قرون يمكن أن تزول بين ليلة وضحاها؟

أحاول أن لا أحمل الأمور أكثر مما تحتمل ، وسأبعد اقحام العاطفة في ميدان العلم ، وكل ما أحاول أن أقوم به هو البحث في التاريخ والتفتيش في المصادر ، وصولاً إلى الحقيقة، فلن يزداد الإسلام عظمة إذا ما أضفت إليه أوراً ليست منه وغريبة عنه ، وإنما أحاول من خلال هذا البحث أن أضع الأمور في نصابها من خلال ربط ما حصل في حقبات التاريخ الإسلامي الأندلسي بالواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي، وإنني أحاول

أن أخطو خطوة للخروج من الدائرة المحلية المحدودة لتأدية قسط مما تفرضه عليها الإنسانية من ضريبة في سبيل تقدم الفقه العالمي، أو ما اصطلح على تسميته " بالقانون المقارن وبالدرجة الأولى أحاول أن أضع لبنة في انطلاقة النهضة العربية من خلال دراسة القانون المقارن للخروج من مأزق الجمود والتخلف.

لقد كانت البداية عندما اطلعت على قانون الموجبات والعقود اللبناني، فلاحظت أنه يختلف في مبادئه الأساسية عن مبادئ الفقه الإسلامي، وهذا ما لاحظه غيري من رجال القانون [1] ومن ذلك الوقت بدأت أعمل التفكير في سبب هذا التشابه هل هو تشابه عرضي؟ هل حصل بالصدفة ؟ إن واضع قانون الموجبات والعقود اللبناني هو الفرنسي (لويس جوسران) ، فما هو سبب التشابه بين مبادئ القانون المدني الفرنســـي الذي نقلت معظم أحكامه إلى قانون الموجبات والعقود اللبناني؟ وبدأ البحث يتقصى التاريخ القانوني والفقه وقد خرجت بنتائج مذهلة تجاوزت مسألة التشابه بين القانون المدني الفرنسي والفقه الإسلامي إلى أمور أخرى، ومع أني سوف أحصر بحثي في القانون المدني فقط ، فإنني أشير إلى أن الأنظمة الإسلامية في الأندلس ولاسيما نظام الحكم القضائي قد تخطت جبال البرانس واستقرت في فرنسا، وكانت السبب للمبادئ العامة التي اضطرت عليها الثورة الفرنسية المعروفة، ثم كانت بعد ذلك النواة الأولى لتقدم أوروبا وسرعة فوضها[2]. لقد كان يوجد في فرنسا في العهد السابق على الثورة الفرنسية المسمى بالنظام القديم "L' Ancien Regime موظفون يسمّون: "Les intendants" ، وهم يمثلون التاج ويقومون لحساب مجلس الملك "Le Conseil de Roi" بسلطات في شؤون القضاء والإدارة والمال، وقد تكوّنت لهم مع الزمن سلطة قضائية هي الأساس التاريخي للمجالس الإقليمية التي تحوّلت الآن إلى المحاكم الإدارية ، ومن يدقـــق في مهام هؤلاء وفقا للتسلسل التاريخي والعلاقات التي كانت قائمة في ذلك الوقت بين المسلمين والفرنسيين، يجد أنه ليس هناك من خلاف بين مهمة هـــؤلاء المراقبين "Lesintendants" في فرنسا في العهد القديم وولاة الأقاليم وأمراتها في الدولة الإسلامية الذين كانوا يمثلون الخليفة ويباشرون السلطات القضائية والإدارية والمالية، كما كانوا يتولون الحكم في المظالم، كما يجد المدقق المحايد توافقا في التطور التاريخي لمهام وسلطات المراقبين "Les intendants" في فرنسا مع التطوّر التاريخي لديوان المظالم منذ كان في بادئ الأمر بيد الخليفة أ, الأمراء أو حكام الأقاليم، ثم استقلت ولاية المظالم وأنيطت بمجلس خاص مكون من عناصر قضائية وإدارية وفقهاء وأعوان وشهود، وهو مجلس المظالم الذي كان له اختصاص شامل في المنازعات ضد الحكام

والولاة وذوي النفوذ، وهذا التوافق في التطور التاريخي يجعلنا نجزم أنه لم يكن مجرد صدفة وخصوصا أن نظام ديوان المظالم كان معروفا قبل نظام المراقبين في فرنسا [3].
وهذا ما يدل علي أن مؤسسة مجلس شورى الدولة أو مجلس الدولة الفرنسي "le Conseil d'Etat" مأخوذة ومنقولة عن مؤسسة ديوان المظالم الإسلامية، مما يعنـــي أن الفقه الإسلامي هو أول من ابتكر القضاء الإداري ، وفي هذه المناسبة أتمني من دارسي القانون الإداري التقصي عن هذا الموضوع وبحثه بموضوعية وحيادية .

لقد أثّر الفقه الإسلامي في القانون المدني وفي القانون الدستوري- أيضا- ، وقد عثرت على نص في كتاب " تاريخ غزوات العرب" للأمير شكيب أرسلان يفيد أنه من أشهر من انتسب إلى أصل عربي في جنيف العالم "ابن أبي زيد " وكان أهل سويسرة يقولون له "باو زيت "Abauzit ، وأصله عربي من سكان تولوز وكان معاصرا لـ (فولتير) ، (وروسو) ، (ونيوتن) في إنكلترا، وصديقة لهم جميعا وكانت له عندهم المكانة العليا حيث يستفتونه في مسائل عويصة، وذكرت جريـــدة (جورنال دو جنيف) في عدد لم يذكره المؤلف، أن (فولتير) قد استفتاه في مسائل غاب عنه علمها. ومر بـ (فوادر) صاحب له قاصدا إلى جنيف فسأله (فولتير) : "فما شغلك في تلك البلدة؟" وكان (فولتير) يسكن في ضواحي جنيف، فقال له صاحبه: "أريد الاجتماع بعالم كبير" فقال له: "إذن تريد أن تجتمع بصاحبنا العربي، وأما (جان جاك روسو) فبينه وبين "أبي زيد " مراسلات مجموعة من كتاب ، وكان هذا العلامة زاهداً عظيم التواضع عرضت عليه في جنيف أعلى المناصب فرفضها واقتصر على وظيفة قيم على خزانة الكتب العمومية [4]. وعندما تقرأ هذه المعلومة نستطيع أن ندرك من أين تلقف كتاب الثورة الفرنسية هذه المبادئ العظيمة " المساواة والإخاء والحرية في الوقت الذي كان المجتمع الفرنسي يسوده الظلم والاضطهاد . إنها مبادئ الإسلام التي انتقلت من الأندلس إلى أوروبا ، ونحن لا ننكر أن الحركة الماسونية قد عرفت بعض هذه المبادئ ؛ ولكن في سياق آخـــر يختلف عن الميثاق الحضاري العربي الإسلامي.

لقد كانت الأندلس منارة للعلم وكانت أوروبا تعيش في حالة تخلف طيلة القرون الوسطي، وكانت جهالة عمياء يبيعون الإقطاعية بما عليها ومن عليها، والفلاح يعمل لدي السيد الإقطاعي بلا مقابل ويمتنع عليه الانتقال أو الهجرة خارج حدود المقاطعة. فدخلت مبادئ الإسلام إلى أوروبا وحكم أهلها وطبق نظامه القانوني ، ووفد سكان أوروبا على الأندلس لتحصيل العلم وأرى أن الثورة الفرنسية لم تكن لتحصل لولا انتقال المبادئ الدستورية الإسلامية إلى فرنسا قبل عشرات السنين. ومن يدقق في فكر (جان

جاك روسو) يجده إسلامي المصدر ؛ لأنه تتلمذ على يد أستاذه ابن أبي زيد الذي نقل إليه المعارف العربية الإسلامية [5].

لقد كان القانون الإسلامي هو السائد ، وهو المطبق، وتأثرت به أوروبا كلها، فعلى صعيد القانون الدستوري، نجد أن الباباوات عندما أرادوا ممارسة الحكم، وجدوا السند القانوني لهذا الحكم في الفقه الإسلامي، لأن المسيحية تطبق مبدأ " اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله" أي: أن الدين المسيحي لا يقر حكم رجال الدين للدولة ، في حين أن محمداً - صلي الله عليه وسلم - كان نبيا ورسولا، وفي الوقت نفسه كان قاضيا وقائدا عسكريا وحاكما للدولة الإسلامية، لأن الإسلام دين ودولة مع بعض التحفظات التي طرأت من بعض العلماء مثل الشيخ علي عبد الرازق [6]، ولها ظروفها وملابساتها السياسية الخاصة ، فاستند الباباوات على نموذج الإمام ونقلوه لتدعيم مطالبتهم بتولي السلطة"، وعلى صعيد القوانين التجارية، نجد أن القانون البحري الإسلامي الذي ظهر في الفترة الأولى من العصور الوسطى هو مصدر قواعد القانون البحري المعاصر، فلا يمكن أن نتصور أن يجهل رجال القانون المعاصرون حالة القانون القديم، سواء لفهم القواعد الجديدة بالتقابل أو لمتابعة هذه القواعد منذ نشأتها حتي وقتنا الحاضر[7]. لقد فرق الفقهاء المسلمون بين إيجار السفينة وعقد النقل البحري بسند الشحن، ويلاحظ بأن القواعد التي قال بها الفقهاء المسلمون مماثلة لقواعد القانون البحري الحديثة، فلا يلتزم المؤجـــر إلا بوضع سفينة محددة بعينها تحت تصرف المستأجر، في حين أن النقل البحري حر في اختيار السفينة التي ينقل عليها البضائع، ولكنه ضامن لوصول البضائع للمكان المتفق عليه[8]. كما أن مشكلة التحديد القانوني لطبيعة عقد إيجار السفينة ، وعقد نقل البضائع ، والتي لم تحل إلا منذ صدور القانون الفرنسي عام 1966م ، قد شغلت تفكير الفقهاء المسلمين، ونظراً لتشعّب عناصر عقد إيجار السفينة فقد اعتبر فقهاء الإسلام هذا العقد مزيجاً من الإجارة والجُعّل كما أن الناقل البحري يعفي من المسؤولية عن الفقد وشرح التلف الناتج عن القوة القاهرة الحادث المفاجئ ، ويلاحظ أن الحالات التي قال بها الفقهاء المسلمون بعدم مسؤولية الناقل مماثلة، تنص عليه معاهدة بروكسل لعام م 1924، أما فيما يتعلق بمسؤولية قائد السفينة بالنسبة للأضرار الناتجة عن فعل السفينة لجهة التصادم البحري، فقد قال فقهاء الإسلام بعدم مسؤولية قائد السفينة إلا إذا ثبت خطأ من جانبه أدّى إلى حدوث التصادم ، وهذه القاعدة مطابقة لما نصت عليه معاهدة بروكسل لعام 1910م ، وقد ظلت قواعد القانون البحري المستمدة من الفقه الإسلامي مطبقة حتي نهاية القرن التاسع عشر، مع العلم بأن القانون البحري الحديث

قد احتفظ بالنظم القانونية الإسلامية[9]. وعلي الصعيد النظري القانوني، فقد ابتكر الفقه الإسلامي تعريفا للحق بأنه "اختصاص حاجز" وهو تعريف يبرز أهم ميزة للحق بمعناه العام، فالاختصاص جنس في التعريف، والاختصاص هو جوهر كل حق، وهو رابطة ما بين شخص وشيء أو بين شخص وشخص تمنح صاحبها استئثارا على موضوعها... لقد ورد هذا لتعريف عند " الحاوي القدسي" فيما نقله ابن نجيم ، وهو التعريف الذي جاء به "جان دابان " فيما بعد عندما تكلم عن الاستئثار أو الاختصاص بمال أو بقيمة معينة ، وعن تسلط صاحب الحق ، ولزوم أن يوجد آخرون يحترمون هذا الحق. ويلخص دابان تعريفه للحق في أنه عبارة عن استئثار وتسلط التعريف نفسه الذي ورد عند الحاوي القدسي.

المبحث الثاني ــ التسلسل التاريخي للأحداث :

قبل الدخول في موضوع البحث الأساسي لابد من عرض تاريخي يمكننا من اجراء الربط التسلسلي بين الأحداث بحيث يظهر ما أخذه القانون الفرنسي من الفقه الإسلامي وكأنه حقيقة تاريخية لا مفر من التسليم بها، علي أن تقوم بعد هذا العرض بتقديم الإثبات بالبينة الخطية على صحة هذا الطرح.

يعد فتح شبه جزيرة ايبيريا حدثا من أعظم أحداث التاريخ في بداية العصور الوسطي، ففي هذه الرقعة من الأرض التي دعاها العرب الأندلس قامت أول دولة عربية إسلامية في القارة الأوروبية، وهي دولة استمررت قائمة علي مدي ثمانية قرون، واستطاع الأندلسيون أن يجعلوا من وطنهم واحدا من أكثر بلاد الإسلام ازدهارا، وأقاموا صرح حضارة امتزجت فيها عناصر أوروبية وأفريقية وآسيوية، وكانت لها شخصيتها المتميزة عن غيرها من حضارة البلاد الإسلامية الأخرى، واستطاعت أن تصبح جسرا عبرت خلاله الثقافة العربية الإسلامية إلى الغرب الأوروبي[10]. وكان شبه الجزيرة الايبرية قبل الفتح الإسلامي خاضعا لسلطان القوط الغربيين وهؤلاء من الشعوب الجرمانية التي انقضت على الإمبراطورية الرومانية حينما تطرق إليها الضعف والاختلال في أوائل القرن الخامس الميلادي، وفي سنة 409 م ، اقتحمت هذه القبائل الجرمانة شبه جزيرة ايبريا وتقاسمت مقاطعاتها التي كانت خاضعة لإمبراطورية روما وكان هؤلاء القوط الغربيون (Visigodos) يتوزعون على مجموعات ثلاث: الشويقات (Suevous) وكان نصيبهم الطرف الشمالي الغربي من شبة الجزيرة وهو الذي يدعى (جليقية Galicia)، و(الألان Alanos) وقد استقروا في المقاطعات الشرقية وهي المدعوة (القرطاجية La cartagineuse) والغربية وكانت تدعى (الجدانية La

Lusitania) أي : البرتعال، والمجموعة الثالثة هي (الوندال Vandalos) [11] وكان نصيبها المقاطعة الجنوبية ، وتسمى (باطقة La Betica) وفيما بين سنتي 429 م - 435م هاجرت مجموعة من هؤلاء الوندال إلى مقاطعة أفريقية الرومانية، (أي : تونس وشرقي الجزائر اليوم) طمعاً في خيراتها، ولم يستطيع الرومان ، لضعفهم صد هؤلاء الغزاة، وظلت سلالة هؤلاء القوط في أفريقية حتي فتح العرب المسلمون هذه البلاد، وحينما عرفوا أنهم قدموا إلي أفريقية من شبه جزيرة أيبيريا أطلقوا على هذه البلاد اسم تلك القبائل القوطية (Vandalos) محرفاً تحريفاً طفيفاً، ومن هنا أتى اسم الأندلس الذي أصبح يعني ما بأيدي المسلمين من أرض الجزيرة، وفي سنة 711 هـ سقطت دولة القوط ، ودخل العرب المسلمون بعد تعاقب عدد من ملوك القوط على البلاد التي كانت تمر في حالة شبه دائمة من الثورات والحروب الأهلية والمؤامرات. وقد واصل عدد من ولاة الأندلس حركة الفتح فيما وراء جبال البرانس (Pirineos) حتى وصلوا إلى Bordeaux وتور لإخعقس ودارت معركة بوانية سنة 732 هـ التي انتهت بهزيمة المسلمين ، لكن كانت لا تزال في أيدي المسلمين أراض واسعة في منطقة Provence ثم تم الاستيلاء على فالانس (Valenne) وليون[12].

لقد كانت مدينة قرطبة منبع العلم فأقام أحد تلامذة مالك بن أنس واسمه يحيي بن يحيي مذهب مالك في القضاء فغدا سائدا في الأندلس [13]، وبلغت قرطبة ذروة التوسع الثقافي بحيث تفوقت علي عواصم العالم في ذلك الوقت بأربعة أشياء : القنطرة فوق نهرها والجامع ومدينة الزهراء ، والعلم وهو أهم هذه الأشياء[14]. لقد كانت قرطبة مركزا فكرياً قبل أي اعتبار، كما يستدل على ذلك من مكتباتها السبعين ، ولذا كان للتعليم أفضلية واضحة، فالحاكم الثاني وهو مؤرخ ذو شأن قد استقدم الأساتذة من مشرق العالم الإسلامي ليقوموا بالتدريس في الجامع الكبير وأوقف لهم ، وأجرى عليهم المعاش. وقد شيد كذلك سبعا وعشرين مدرسة مجانية ، وكان له في القصر مكتبة تضم أربعمائة ألف كتاب تقع فهارسها في أربعة وأربعين مجلداً في كل منها خمسون ورقة، وكان في قرطبة من الكتب أكثر مما في أية مدينة أخري من مدن الأندلس ، وكان أهلها أكثر الناس حرصاً علي العناية بمكتباتهم، وكانت مجموعات الكتب تعد علامة على علو المنزلة والصدارة في المجتمع، في الوقت الذي كان دير القديس غال (St Glall) في سويسرا يضم واحدة من أكبر المكتبات في شمالي أوروبا، وكانت معاصرة لمكتبة الحكم، وكانت محتوياتها لا تزيد عن ستمائة كتاب يستعمل لها أوراق الرخيص، يدل الورق المستعمل في الأندلس، وكانت المدارس الإسلامية في الأندلس تستخدم عشرات

النساخات النساء ومثل هذه المدارس في القرون الوسطي تعادل دور النشر في هذه الأيام، وكان جامع قرطبة مركزاً مشهوراً للدراسة العالية، إذا كان أول جامعة "قروسطية " في أوروبا يتلقي فيه الألوف من الطلبة، العلوم مثل الفقه والتفسير، وقد اشتهر علماء قرطبة في الفقه والتفسير والحديث، وكان العرب المسلمون والمسيحيون واليهود يتكلمون اللغة العربية واللهجة الإسبانية المحلية.

وقد منع في أواخر عهد الأمويين تدريس اللاتينية وكان على أطفال المسيحية أن يذهبوا إلي المدارس العربية[15]. وعلى صعيد سلطة الحكم، كانت السلطة محصورة في "الحاجب" وهو بمنزلة رئيس الوزراء في الوقت الحاضر، وكان يشرف علي الدواوين أي الوزارات من قصر قرطبة، وكانت سلطة قاضي القضاة تمتد إلى القضاء وإدارة الأسواق والشرطة. وفي قرطبة عاصمة الخلافة كان هناك يقظة لافتة في كل فروع المعروفة ومنها الشريعة، كما كان هناك ازدهار في مجال التعليم، بحيث يقول (دوزي) : "أن كل شخص في قرطبة كان يعرف القراءة والكتابة" وقد جاء أوروبيون من جميع البلدان الأوروبية إلى قرطبة لتلقي المعرفة. وقد تعلم (سيلفستر الثاني Silvester II) الذي أصبح فيما بعد البابا على أيدي العرب في طليطلة كما أن (روجر بيكون Roger) Bacon صرح أن الألسنة الأجنبية التي تحفظ كل المعارف كانت وبصورة طبيعية شرقية[16].

وعلي الصعيد الفقهي، فقد كان أول القضاة القاضي مهدي بن مسلم ، وقد عين سنة 738م- 121 هـ ، وهو يستند في أحكامه إلى القرآن والسنة، كما أنه يستخدم رأيه الخاص بعد مقارنته بالعلماء الآخرين. وأشهر قضاة هذا العصر معاوية بن صالح الشامي مفتي قرطبة، الذي وصل من بلاد الشام عام 740م – 123 هـ ، واشتهر بضلوعه في الحديث وبعدم انتمائه إلى أي مذهب معروف ، وكان يستخدم القياس حسب معياره الشخصي، وسوف يسيطر اتجاه شامي آخر لأنه نحا نحو التضييق والتشدد يترأسه صعصعة ابن سلام الشامي وهو مفتي قرطبة الذي نشر مذهب الإمام الأوزاعي، فكان يرفض العمل بالرأي ويتمسك بالحديث، ولكن مذهب الأوزاعي اضطر إلى التراجع أمام المذهب المالكي الذي سوف يصبح المذهب الوحيد الرسمي ابتداء من القرن التاسع الميلادي- القرن الثالث الهجري.

ويجمع المذهب المالكي بين صفتين :

الصفة الأولـــــــى : هي تمسك الإمام مالك - بتقليد عمل أهل المدينة - المنورة- فتقاليد المدينة تذهب أبعد مما ذهب إليه الإمام الأوزاعي بتمسكه بالسنة ، إذ أن المالكية تفرض رؤية دار الإسلام كأمة واحدة.

الصفة الثانيـــــــة : تتعلق بسلطة كبار فقهاء المذهب، المتميزة بالاحترام لرأيهم.

وقد نشر مذهب الإمام مالك بن أنس عدد من تلامذته المباشرين خصوصا القرطبي يحيي بن يحيي الليثي البربري الأصل ، وقد تأسست طبقة متميزة في غضون ثلاثين سنة ففرضت رقابة صارمة الدقة على السلطان نفسه عندما كان يتظاهر بعدم استشارتهم وعلى جميع المؤمنين في حياتهم اليومية[17]، ويمكن التمييز بين حركتين إضافة إلى المالكية، هما الشافعية والظاهرية، أما الشافعية فقد شجعها سرا محمد الأول، وكان القاسم بن محمد بن مسيار هو الذي أدخل المذهب الشافعي إلى الأندلس، في حين أن المذهب الظاهري ظل متفرقا ومال إليه عبد الله بن قاسم تلميذ داود الظاهري وكان من اتباع هذا المذهب القاضي منذر بن سعيد البلوطي 966م ، 355 هـــ ، لقد كان المذهب السائد فعلا في الأندلس هو المذهب المالكي.

وقد تم انتقال الثقافة الإسلامية من بلاد الأندلس إلى أوروبا وكانت طرق التواصل سهلة وتمثلت فيما يلي:

1- تناقل النصوص الشفوية التي روجها الرواة الجوالون بين أهالي الغرب دون أن يدرك هؤلاء أصلها ومصدرها.
2- المسافرون الأوروبيون الذين توافدوا على بلاد الأندلس بحثا عن المعرفة
3- العلاقات التجارية المتواصلة والتقارب السياسي بواسطة السفارات الدبلوماسية
4- اللاجئون السياسيون مثل المستعربين الذين رغم تعايشهم مع المسلمين بروح التسامح لفترة من الزمن، هاجروا إلى شمالي شبه الجزيرة في فترات التعصب والتزمت الديني
5- خزائن المدونات في شبه الجزيرة، ولاسيما دير سانتا ماريا دي ريبول، الذي اقتني بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد أعدادا كبيرة من المؤلفات العلمية العربية لترجمتها من قبل رهبان الدير الذين ينحدر العديد منهم من أصل مستعرب
6- مدارس الترجمة التي أنشأها الملوك والأساقفة في طليطلة عقب سقوطها بأيدي النصارى سنة 1085م – 478 هـــ [18].

وقد شكلت أعمال الترجمة قناة غير مباشرة، ولكنها ملموسة جدا لنقل الثقافة الإسلامية من بلاد الأندلس إلى أوروبا، وأدت مدارس الترجمة إلى اجتذاب مجموعة من رجال

الفكر العربي الأصول الأوروبية المختلفة إلى شبه الجزيرة ليقوموا بعد ذلك بنشر نتائج ترجماتهم للمخطوطات العربية في بلدانهم الأصلية.

إن أسماء عدة مترجمين أمثال جيراردي كريمونا وروبرت دي شتر وأدلاردي بات ومايكل سكوت سنظل مرتبطة عبر التاريخ بنشر المعرفة غير المباشرة لمختلف العلوم العربية الإسلامية. إن المعرفة بكافة صنوفها قد انتقلت إلى أوروبا عبر علماء الإسلام من الأندلس وبخاصة قواعد الفقه، فالحرية والإخاء والمساواة شعارات نادت بها الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي وكلنا يعرف أن هذه الشعارات خرجت من فرنسا في حين أن الأميركيين يعلنون أنهم نادوا بهذه الشعارات في ثورتهم قبل الثورة الفرنسية. والحقيقة أن الإسلام سبقهما في ذلك الشأن بثلاثة عشر قرناً منا لزمان، عندما نادي بتلك المبادئ والحقوق على أنها قواعد أساسية، من خلال آيات القرآن الكريم التي لم تفرق بين عربي وعجمي إلا بالتقوى ، وسارت بين البشر، واعتبرتهم أحراراً كما اعتبرتهم إخواناً، ومن خلال سنة الرسول محمد - صلى الله عليه وسلم - الذى آخى بين المهاجرين والأنصار بحيث كان أول من طبق مبدأ الإخاء في التاريخ[19] والأمثلة في القرآن والسمنة أكثر من أن تحصى. هكذا انتقلت الحضارة من العرب المسلمين إلى أوروبا، ولكن كيف انتقل فقه الإمام مالك إلى قانون نابليون؟

المبحث الثالث ــ لمحة تاريخية حول قانون نابليون :

إن القوانين المدنية التي سجلها رجال القانون في عهد نابليون كانت موجودة بالفعل ولم يتعد عملهم تنسيقها، وأما المشكلة بالنسبة لفرنسا لكانت تكمن في أن كل دائرة (محافظة) كان لها قوانينها الخاصة، حتي أن القانون في منطقة ما لم يكن ليسود في المنطقة التي تليها. وكان Merlin Cambaceres, de Douai قد قدما الخطوط العريضة لمدونة قانونية جديدة موحدة لحكومة المؤتمر الوطني في سنة 1795، لكن الثورة لم يكن لديها الوقت الكافي لإنجاز هذا العمل ولأن الحكومة في ذلك الوقت كانت تواجه فوضى مربكة فقد أضافت آلافا من القرارات والمراسيم المتسرعة، واقتضى الأمر فترة من الوقت لتصاغ بشكل منسق[20].

إذا كان إصدار تقنين مدني جامع وموحد محل رغبات شعبية قديمة في فرنسا. فقد كان الشعب الفرنسي لا يثق بقضائه ولا برجال القانون القديم إجمالا، وكان يتوق إلى قانون مكتوب، واضح وبسيط، حتى يتخلص من تطبيق الأعراف المتعددة. ومنذ منتصف القرن الخامس عشر، وعد الملك شارل السابع بتدوين الأعراف القانونية، ولكن لم يباشر بذلك إلا في القرن السادس عشر. إلا أن تدوين الأعراف لم يحل المشكلة. فقد كانت

الأعراف تختلف من منطقة لأخرى مما يشكل إرباكاً كبيراً ولـــ (فوليتر) كلمة شهيرة في هذا الموضوع، إذا كان يقول: إن المسافر يفسر عند الانتقال جياده كما يغير القانون الذي سيطبق عليه.

وقد حاول لويس الرابع عشر البدء بعملية تدوين جامعة، ولكنه اصطدم بعرقلة من قبل المحاكم المسماة في ذلك الوقت باسم "البرلمانات" والتي كانت تتمتع بحق إبداء ملاحظاتها بل واعتراضاتها على النصوص التشريعية التي كان يصدرها الملك. وكانت هذه البرلمانات تضع التشريعات بموجب قرارات وأنظمة، كما كان بإمكانها رفض تطبيق الأعراف وكانت تمارس سلطتها استنادا إلى مبدأ الإنصاف، وقد أدت هذه الممارسة من قبل البرلمانات باسم مبدأ الإنصاف إلى التعسف مما حمل الناس في ذلك الوقت إلى الشكوى من إنصاف البرلمانات التي أصبحت مصدرا للظلم. وبعد قيام الثورة الفرنسية وإعلان المساواة بين جميع المواطنين، أصبح إصدار.

قانون موحد أمراً طبيعياً وملحاً. وبالفعل فقد أعلن المجلس التأسيسي في بيان له بتاريخ 1790/10/5م عزمه على سن قانون مدني موحد تطبق أحكامه في جميع أرجاء فرنسا، وعلى الجميع بدون تمييز. إلا أن الأمر تعثر، وجرت عدة محاولات بعد إلغاء الملكية بين العامين 1794 و1799م ، لإصدار قانون موحد، وتم صياغة عدة مشاريع، إلا أن المحاولات باءت بالفشل، ثم جاء عهد الحكومة القنصلية والتي تألفت في البدء من ثلاثة قناصل هم سيياس Sieyes ودوكو Ducos ، وبونابرت، وبعد تأليف هذه الهيئة أصبح نابليون بونابرت القنصل الأول فأصدر في 13 آب 1800 قرارا ألف بموجبه لجنة برئاسة Trouchet رئيس محكمة التمييز آنذاك وعضوية كل من مفوض الحكومة لدى محكمة التمييز Sigot de Preamenen Modeville وأحد قضاة هذه المحكمة و Portalis مفوض الحكومة لدي محكمة العالم Tribunal des prises. وكان تشكيل هذه اللجنة يعكس الاتجاهات الحقوقية السائدة يومذاك في فرنسا قبل الثورة: فقد كان الأولان من المناطق التي تسود فيها الأعراف، فيما كان الآخران من المناطق التي تطبق فيها القوانين المكتوبة، وأوكل إلى اللجنة مهمة إعداد مشروع "التقنين المدني".

كان نابليون وهو العسكري الذي لم يكن يتمتع بثقافة حقوقية، يحضر أكثر جلسات اللجنة ويشترك في المناقشات. وكان نابليون هو رئيس اللجنة في خمس وثلاثين دورة منها مع أنه ليس خبيراً في القانون، لكنه استفاد من خبرة زميلة في القنصلية Cambaceres ، وإشتراك نابليون في المناقشات بتواضع، ويرى Vandal، إن هذا التقنين ما كان ليتم أبداً أولا تشجيع نابليون الدؤوب وحثه عليه. ويتدخل نابليون المباشر أقرت بعض الأحكام،

كإمكان الطلاق باتفاقه الزوجين، وواجب الزوجة في طاعة زوجها ، وحرية العبادة ، والعمل التجاري ، ومساواة الجميع أمام القانون ، والحق في محاكمة علنية أمام القضاء.

وكل هذه الأحكام وغيرها إسلامية خالصة تسربت إلى تقنين نابليون عبر مراحل تاريخية متعددة من الأندلس إلى فرنسا، وعبر حملته على مصر التي تزامنت تقريباً مع وضع التقنين الجديد ، وعندما طلب نابليون فتوى من الجامع الأزهر تلزم المسلمين بأن يقسموا يمين الولاء لقيادته، أجابه الشيخ الشـــرقاوي رئيس علماء الجامع الأزهر: "أنت تريد حماية الرسول - صلي الله عليه وسلم- ، هو يحبك، أنت تريد أن تحشد المسلمين العرب تحت أعلامك، أنت تريد أن تحي أمجاد الأمة العربية، وأنت لست وثنياً، كن مسلماً 100.000 مصري، و- أيضاً- 100.000 عربي سوف يأتون من شبة الجزيرة العربية من مكة والمدينة، ليصطفوا حولك وتحت قيادتك وتنظمهم بوسائلك، سوف يغزون الشرق، وسوف تعيد أنت بناء وطن الرسول - صلي الله عليه وسلم - بكل عظمته" فأجاب نابليون: "توجد صعوبتان عظيمتان تعترضان تحولي أنا وجيشي إلى الإسلام، الأولى: هي الحنان، والثانية: هي النبيذ. إن جنودي تعودوا على النبيذ منذ طفولتهم ، لن أستطيع أبداً أن أقنعهم بالتخلي عنه"[21] ، وقد وضع رجال الإفتاء الفتوى بصدد الختان، وقالوا: أن الختان هو طهارة، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم- لم يشرعه بل أوصى به فقط، ولهذا يستطيع الإنسان أن يكون مسلماً بدون ختان، أما بالنسبة لموضوع النبيذ، فإن الإنسان يستطيع أن يشرب النبيذ، ويظل مسلما، ولكنه في هذه الحالة سوف يكون مذنبا، ولن يكون لديه أمل بأن يحصل علي الطيبات التي وعد بها الصالحون. فأظهر نابليون رضاه عن الحل الذي وضع لموضوع الختان، وبدا أن سروره كان صادقاً، وشاركه الشيوخ الكبار هذا السرور، ولكنه أبدى أسفه على الجزء الثاني من الفتوى، كيف يقنع رجاله باعتناق دين يجدون فيه أنفسهم من المغضوب عليهم وفي وضع عصيان للوصايا السماوية؟ ثم قام رجال الإفتاء بعد نقاش طويل ومراسلات مع مكة، بوضع فتوى قالوا فيها: إن من يتحولون إلى الإسلام حديثاً، يمكنهم شرب النبيذ مع بقائهم مسلمين، شريطة أن يكفروا عن هذا الإثم بالأعمال الصالحة وأعمال الإحسان، ولأن القرآن أمر بإعطاء الصدقات وأعمال الإحسان بما لا يقل عن عشر دخل الإنسان، فإن أولئك الذين يستمرون في شرب النبيذ يجب أن يلتزموا بمنح صدقات تبلغ خمس دخلهم. وقد قبلت هذه الفتوى، وقام نابليون بإعداد الرسوم الهندسية والخطط والمواصفات لبناء جامع كبير يكفي لإيواء جميع الجيش استعدادا لليوم الذي يعتنقون فيه شريعة الله. وفي هذا الوقت اعتنق الجنرال "مينو" الإسلام علنا، وكان

يذهب إلى الجامع في رشيد، ولم يطلب أي تسهيلات. وقد غمرت هذه الأخبار جميع سكان مصر بالبهجة، ولم تترك أي شك في صدق الآمال التي لديهم. وكان الشيوخ يقولون للناس: إن نابليون أصبح مؤمناً يحب القرآن ولديه رسالة من النبي- صلي الله عليه وسلم- وأصبح خادماً مخلصاً للكعبة المكرمة وإن هذه الأثناء كان الشريف غالب يحكم مكة، فكتب إليه علماء القاهرة يخبرونه بوصول الجيش الفرنسي والحماية التي يقدمها للدين الإسلامي، فكتب الشريف إلي نابليون، وخلع عليه لقب خادم الكعبة المكرمة الذي انتشر عبر المساجد.

نوايا (نابليون بونابزت) اتجاه الاسلام : وبغض النظر عن مدى صدق النوايا لدى نابليون بونابرت تجاه الإسلام، وما إذا كانت تصرفاته نوعاً من التملق والنفاق للوصول إلي أهدافه العسكرية وتحقيقها بسهولة ويسر أم لا، فإن مما لا شك فيه أن نابليون بونابرت قد أثّــر وتأثر في المجتمع العربي الإسلامي في مصر، وكان تأثره واضحا من خلال إصراره علي وضع التقنين الجديد في فرنسا عقب مغادرته مصر مباشرة، فقد كان شغوفا بشخصية الرسول - صلي الله عليه وسلم- ، وحاول تقليده، فكما أن الرسول - عليه الصلاة والسلام- ، جاء بالشريعة الغراء وقام بالغزوات والحروب، فإنه وضع التقنين الجديد وسماه " قانون نابليون"، وقاد الحملات العسكرية مثله، وكان يقول : "لا يوجد من يقتنع أكثر مني بطهارة وقدسية دين محمد - صلى الله عليه وسلم- "، وقد صرح للعلماء المسلمين في ذلك الوقت أنه: "أصبح مسلما وأنه يؤمن بوحدانية الله ويجل النبي محمد - صلى الله عليه وسلم- ؛ لأنه كان رجلاً قديراً في المعارك ولأن هناك تماثلاً بأسلوب ظهور نابليون وأسلوب ظهور الرسول - صلى الله عليه وسلم- لقد عاش نابليون في جو فقهي إسلامي حقيقي مكنه من نقل المعرفة معه عندما غادر إلى فرنسا ووضع التقنين المدني، والحقيقة أن إصلاحات نابليون القانونية كانت تسبق زمانها، لقد وضع القانون المدني على أسس المساواة أمام القانون، وإلغاء النظام الإقطاعي ، وحماية الممتلكات الخاصة وحرية الرأي وحق الطلاق، كما أدخل نابليون فقرة تلزم الآباء بتغذية الأبناء إذا احتاجوا إلى ذلك، وهذا لن يكون مذهلا بالنسبة للمسلمين، إذا ما أدركوا أن معظم مواد قانون نابليون، استمدت من الشريعة الإسلامية المبنية علي أساس فقه الإمام مالك.

لقد تأثر نابليون في موضوع تضخم الديون بسب الفوائد التي تفرض على الديون، وهو ما جعله يتخذ خطوات نحو إزالتها. وقال: "من المدهش أن وحش الفوائد لم يبتلع الإنسانية جميعها، كان يمكن له أن يفعل ذلك منذ وقت طويل إن لم تعترضه سموم

الإفلاس والثورة"، وهذا يساعد علي تفسير اتفاقه مع مجلس اليهود الأعلى في فرنسا الذي تم خلاله توقف اليهود عن تقاضي الربا على القروض. ويجب أن نتذكر دامئا أن قانون نابليون المدني، الذي كان له تأثير عملي، ساعد علي تحرير يهود أوروبا من العبودية، كان إسلاميا بالكامل تقريبا، وعلاوة على ذلك فإنه لا يوجد شك أن الفترة التي قضاها الإسلام في الأندلس والتي يسميها اليهود "عصرهم الذهبي" والتي كان اليهود والمسيحيون والمسلمون يعيشون أثناءها في توافق تام، يمكن عزوها إلى غياب الفوائد الربوية علي المعاملات المالية. ونستطيع هنا أن نستنتج بسهولة استناد نابليون إلى مبادئ الإسلام في تحريم الربا. قد يقال- أن نابليون لم يكن يصوم رمضان أو يؤدي الصلوات الخمس.

الخاتمـــــة:

1- أدرك المسلمون بصدق أن الإسلام أسمى الأديان في أي مكان، وأخذ منه الكثير لاستخدامه الذاتي، ولبناء إمبراطورتيه، واستنتج بصدق أن دين إبراهيم سوف يعاد إحياؤه من خلال علومه.

2- تشير التطورات الحالية في ماليزيا وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي إلى أن المسلمين بدأوا يدركون هذه الحقيقة المهمة. فلم يعودوا يكتفون بأمجاد الماضي، بل بدأوا يأخذون بأحاديث الرسول عندما قال : **"أطلبوا العلم ولو في الصين"**.

3- نحن الآن في بداية قرن جديد ويجدر بنا أن نتأمل في تجربة ورؤية نابليون . بغية وضع المنهج والأسس الجديدة للنهضة.

4- أشير أخيراً إلى أهم ملامح تقنين نابليون وهي ملامح إسلامية بحتة، فقد امتاز هذا التقنين بالحكمة والاعتدال رغم صدوره عقب ثورة سياسية جذرية، وبوحدة القانون من حيث أنه سنّ ليطبق في كافة المناطق الفرنسية وعلى جميع المواطنين بدون أي تمييز.

5- ازدواج الثقافة والقوانين الفرنسية مع الشريعة الإسلامية عائد ليس فقط إلى انتشار الثقافة الفرنسية في بلدان العالم الإسلامي، بل إلى جواز التقارب بين الثقافتين في بعض النقاط مع الإقرار بتباعدهما في نقاط أخرى. وهذا أمر طبيعي لأن هناك خصوصيات للأمم لا يمكن تجاهلها ، إلا أن ذلك لا يمنع من الأخذ بمجمل الحضارة الحديثة.

6- التأثير العربي الإسلامي لم يقتصر على الناحية القانونية، وإنما تعداها إلى أعمق من ذلك، فالدين الاسلامي أثّـــر في الحركات المسيحية التي نشأت في أوروبا، وهذا أمر طبيعي ، يبرره انتقال المسلمين من إسبانيا إلي موجات متلاحقة واستقرارهم في فرنسا.

الهوامـــش

1. حمد عبد المنعم، ديوان المظالم- بيورت- دار الشروق 1983 طبعة أولي صفحة 306
2. الأمر شكيب أرسلان، تاريخ غزوات العرب- دار مكتبة الحياة- صفحة 287. ولمزيد من الإستفاضة في بحث موضوع العلامة ابن أبي زيد يراجع كتاب ابو زيد باريس
3. حسين سيد عبد الله، المقارنات التشريعية- جزء 1 صفحة4.
4. محمد حسين هيكل، جان جاك روسو- حياته وكنيه- دار المعارف- الطبعة الرابعة- 1990 صفحة 14- وراجع أيضا كتاب "برنار ديو" المذكور آنفا باللغة الفرنسية صفحة 18
5. مصطفي محمد رجب، القانون البحري الإسلامي- المكتب العربي الحديث الإسكندرية- 1990- صفحة 303.
6. محمود مكي، تاريخ الأندلس السياسي- دراسة ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس- مركز دراسات الوحدة العربية- جزء أول – صفحة 55
7. حسان حلاق، دراساتفي تاريخ الحضارة الإسلامية- دار النهضة العربية- صفحة 261 وما يليها
8. محمود مكي، تاريخ الأندلس السياسي- دراسة ضمن كتاب الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس- جزء أول- صفحة 57 و 58
9. روبرت هيلدبراند، تاريخ الأندلس السياسي- صفحة 189
10. حسان حلاق، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية- صفحة 259 وما يليها.
11. روبرت هيلدبراكند"، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس- صفحة 197
12. لوسي لوبيز بازالت، الحضارة العربية الإسلامية- صفحة 739 جزء أول
13. دومينك ايرفوا، الحضارة الإسلامية- صفحة 1181 جزء ثان
14. مارغريتا لوبيز غوينر، الحضارة الإسلامية – صفحة 1478 جزء ثان
15. علي علي منصور- مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية- دار الفتح والنشر- 1970- صفحة 25 وما يليها.
16. ول ديورانت، عصر نابليون – ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ- دار الجيل- ص49
17. وليد غمره، القانون المدني الفرنسي- تاريخه وأثره- بحث مقدم في ندوة مرور 200 عام على إصدار تقنين نابليون – منشورات الحلبي 2005- صفحة 9
18. وليد غمرة، المصدر السابق رقم (25 [5]) – صفحة 10
19. ولي ديورانت، عصر نابليون- ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ- دار الجيل- صفحة 49 ووليد غمرة- مرجع سابق رقم (25) – صفحة 10
20. كريستيان تشيرفيلز، نابليون والإسلام- من الوثائق العربية والفرنسية- تعريب د. زين نجاتي، مكتبة الشروق الدولية- القاهرة- طبعة أولى 2002- صفحة 138
21. عبده جميل غصوب، القوانين الوضعية الفرنسية والشريعة الإسلامية- تقارب وتباعد- ندوة حول مرور 200 عام علي تقنين نابليون- منشورات الحلبي- 2004 – صفحة 21